

الصادرات الفلسطينية من قطاع غزة

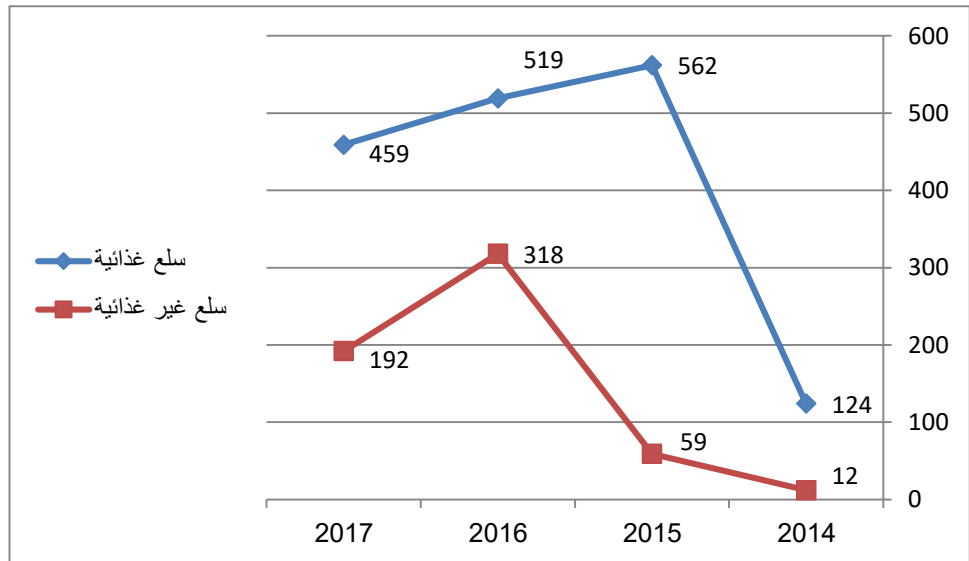
بلغت الصادرات الفلسطينية السلعية في عام 2017 نحو 1.064 مليار دولار بزيادة قدرها 15% عن عام 2016 ، فيما بلغت قيمة الواردات السلعية نحو 5.853 مليار دولار بزيادة نسبتها 9% مقارنة مع عام 2016. وتبين أن المقصد الأول للصادرات هو اسرائيل بنسبة 82% وأن 55% من الواردات الفلسطينية تأتي من اسرائيل.

وبخصوص قطاع غزة فقد تبين أن حجم الصادرات تراجع من 9319 شاحنة في عام 2005 الى 33 شاحنة في عام 2008 ثم ازدادت الى 672 شاحنة في عام 2017 بما قيمته 34 مليون دولار تركزت في المواد الغذائية والزراعية بنحو 25 مليون دولار والملابس والأخرى بنحو 8 مليون دولار.

التوزيع السلعي للصادرات

تزايدت صادرات السلع الغذائية بشكل مطرد خلال السنوات ، حيث زادت بنسبة 353% بين عامي 2014 و2015، ثم انخفضت بمعدل 8% حتى عام 2016 ، و11.5% حتى عام 2017. أما صادرات السلع غير الغذائية فقد زادت بنسبة 392% ما بين 2014 و2015 ، ثم زادت بنسبة أكبر بمعدل 439% حتى عام 2016 ، وأخيراً انخفضت بنسبة 40% حتى عام 2017. بلغت نسبة صادرات السلع الغذائية 70.5% من إجمالي صادرات قطاع غزة لعام 2017 بينما صادرات السلع غير الغذائية فقد وصلت إلى نسبة 29.5% لنفس العام.

الشكل يوضح صادرات السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية من قطاع غزة



السلع التي يمكن تصديرها

4.1 أنواع السلع التي يمكن تصديرها في الوقت الحالي:-

1. الملابس : (لاسيما ملابس الجينز والسيليكون، الجلباب، المريول ، ملابس الأطفال)
2. منتجات الأثاث المكتبي والمنزلي (بأنواعه: الخشبي والمعدني، ومنتجات الخيزران).
3. المنتجات البلاستيكية: (خراطيم المياه، الأدوات المنزلية، الحصير، الانابيب البلاستيكية (PVC) والمقطع البلاستيكية للاستخدام المنزلي والزراعي).
4. المواد الغذائية : (البسكويت ومشتقاته ، الأسكيمو الشتوي (راس العبد)، الأعشاب ، المياه المعبأة).
5. المنتجات الورقية: (المناديل المعطرة، ...).
6. المنتجات الكيماوية: (الشامبو و مواد التنظيف، مستحضرات التجميل، العطور).
7. المنتجات الزراعية: (الخضروات، الفراولة ، الزهور، الأعشاب الطبية).
8. المواد الخام : الجلود، الحديد الخردة، النفايات الورقية.
9. المنتجات الحرفية.
10. الاسفنج ومشتقاته.
11. المشروبات الغازية والعصائر.

المعيقات التي يفرضها الاحتلال

يتعمد الاحتلال إعاقة عملية التصدير بكافة الوسائل وأهمها:

1. استخدام مصطلح الاستخدام المزدوج بهدف منع الكثير من المواد الخام اللازمة للعملية الانتاجية . (مرفق جدول رقم 1)
2. الاشتراطات اللازمة من حيث ارتفاع المشاطيح والكمية المحمولة على المشطاح.
3. التفتيش الأمني ، وعدد مرات التحميل والتنزيل.
4. عدم السماح للشاحنات المحملة بالواردات تصدير سلع من خلالها.
5. منع دخول العديد من الآلات والمعدات وقطع الغيار (جدول رقم 2)
6. اقتصار التصدير لقطاعات محددة وبشروط مشددة رغم ان القطاع الصناعي يمتلك قدرات جيدة تمكنه من التصدير فيما لو تم السماح بتصدير مزيد من الأصناف الى الأسواق الخارجية .

الطول

1. السماح بحرية دخول المواد الخام اللازمة للصناعة وكذلك خطوط الإنتاج وقطع الغيار اللازمة للصيانة ، والسماح بدخول الخبراء والفنيين اللازمين لتحديث خطوط الإنتاج القائمة او تركيب خطوط انتاج جديدة.
2. إعادة تأهيل وتشغيل معبر المنطار وتحميل الاحتلال مسؤولية تدمير المعبر وذلك لقربة من مراكز الإنتاج والتي تتركز في محافظة غزة والشمال ثم المنطقة الوسطى الامر الذي يقلل تكلفة النقل. ويمكن الاستفادة من معبر بيت حانون في حالات التصدير الى حين الانتهاء من إعادة تأهيل معبر المنطار.
3. الغاء الإجراءات التي اتخذها الاحتلال في سبيل إعاقة تصدير المنتجات الفلسطينية عبر معبر كرم أبو سالم وتسهيل حركة الصادرات والمحافظة على البضائع واستخدام أدوات فحص وتقنية حديثة، لا تؤدي الى الاضرار بالبضائع والمنتجات ، ومنع حالات التنزيل والتحميل في المعبر.
4. ضرورة التخلص من القيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على حركة الصادرات والسماح بحرية التصدير وعدم اقتصارها على منتجات معينة .
5. عدم اغلاق المعابر ويقائها تعمل على مدار الساعة اسوة بالمعابر بين الدول.